



تأثير حوكمة الشركات على تعزيز جودة القوائم المالية: عرض تجارب دولية

The impact of corporate governance on enhancing the quality of financial statemens: A review of international experiences

داود فتيحة

مجيرت نعيمة*

مخبر أبحاث في التطبيقات المنهجية، التحليلية والتشغيلية في الاقتصاد (LAMAPE)، المدرسة العليا للاقتصاد
مخبر أبحاث في التطبيقات المنهجية، التحليلية والتشغيلية في الاقتصاد (LAMAPE)، المدرسة العليا للاقتصاد

وهران، الجزائر
fatiha.daoud@ese-oran.dz

وهران، الجزائر
medjiret.naima@ese-oran.dz

تاريخ النشر: 2025/09/04

تاريخ القبول: 2025/07/26

تاريخ الإرسال: 2025/06/10

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى استقصاء الدور المحوري الذي تلعبه حوكمة الشركات في الارتقاء بجودة القوائم المالية التي تعتبر الركيزة الأساسية التي تنظم وتوضح العلاقة بين المساهمين والمدراء التنفيذيين، حيث أن هذه القوائم في الأصل موضوعة تحت تصرف المدراء التنفيذيين والإفصاح عن ما تتضمنه يحد إلى درجة كبيرة من موثوقيتها، لذا تعتبر حوكمة الشركات آلية حاسمة تساهم في تحقيق التنظيم الكفء والرقابة المحكمة على مخرجات العمليات المالية، و تم توضيح ذلك من خلال تسليط الضوء على عرض بعض التجارب الدولية الناجحة في تطبيق الحوكمة.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى التأكيد على ضرورة تبني وتفعيل مبادئ حوكمة الشركات، والعمل المستمر على تطويرها، حيث أن الممارسة الفعالة للحوكمة تساهم في تحقيق المصداقية والشفافية في القوائم المالية، مما يعزز ثقة مستخدميها ويمكنهم من اتخاذ قرارات رشيدة وفعالة، وهذا بدوره يساهم في نمو الشركات وتعزيز قدرتها التنافسية وترسيخ مكانتها في الأسواق العالمية.

الكلمات المفتاحية: تجارب دولية، تطبيقات حوكمة الشركات، جودة القوائم المالية، حوكمة الشركات، مبادئ الحوكمة.

Abstract :

This study aims to investigate the pivotal role played by corporate governance in improving the quality of financial statements, which are the main pillar that regulates and clarifies the relationship between shareholders and executive directors, as these statements are originally placed at the disposal of executive directors and disclosing what they contain greatly limits their reliability. Therefore, corporate governance is a crucial mechanism that contributes to achieving efficient organization and strict control over the outcomes of financial operations. This was clarified by highlighting the presentation of some successful international experiences in applying governance.

This study concluded by emphasizing the need to adopt and activate the principles of corporate governance, and to continuously work on developing them, as the effective practice of governance contributes to achieving credibility and transparency in financial statements, which enhances the confidence of their users and enables them to make rational and effective decisions. This in turn contributes to the growth of companies, enhancing their competitiveness and consolidating their position in global markets.

Key Words: Corporate Governance; Principles of Governance; Quality of Financial Statements; Applications of Corporate Governance; International Experiences.

JEL Classification : G30, M41, G15

*مرسل المقال: مجيرت نعيمة (medjiret.naima@ese-oran.dz).



المقدمة:

في ظل التغيرات الاقتصادية المتسارعة وزيادة تعقيد الأسواق المالية أصبحت حوكمة الشركات من أهم المواضيع التي تحظى باهتمام كبير في عالم الأعمال اليوم، وهذا بسبب ما شهدته الشركات الاقتصادية العالمية من عسر مالي وإفلاس بشكل مفاجئ دون سابق إنذار، مما أثار الحاجة إلى تعزيز آليات الشفافية والمساءلة، حيث تعتبر المعلومات المالية والمحاسبية الجوهر الأساسي الذي ينظم العلاقة بين المدراء التنفيذيين والمساهمين، غير أن هذه المعلومات تكون تحت تصرف المدراء التنفيذيين وقد يؤدي الإفصاح عنها في القوائم المالية بشكل غير مضبوط ودقيق إلى التقليل من مستوى موثوقيتها، والسبب الرئيسي في ذلك راجع إلى حجم المعلومات المحاسبية والمالية الكبير في الشركات، مما يتيح إخفاء بعض المعلومات التي تخدم مصالح المدراء التنفيذيين على حساب مصالح المساهمين، وقد أدى ذلك إلى انخيار وإفلاس العديد من الشركات الكبرى، لذا أصبح من الضروري الاستعانة بأشخاص يتمتعون بالاستقلالية التامة عن المدراء التنفيذيين لخدمة مصالح الشركاء مما يساهم في تعزيز حوكمة الشركات، حيث تلعب هذه الأخيرة دوراً حاسماً في تحقيق الشفافية والمساءلة في الشركات، وبالتالي تعزيز الثقة في الأسواق المالية، ومن بين أهم الأدوات التي تعكس مدى جودة حوكمة الشركات، تأتي القوائم المالية التي تعتبر بمثابة المرآة التي تعكس الوضع المالي للشركة، وعليه يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

إشكالية الدراسة: كيف يتجلى التباين في آليات حوكمة الشركات بين سياقات دولية مختلفة؟ وكيف يؤثر هذا الاختلاف على مستوى جودة القوائم المالية؟

الأسئلة الفرعية:

- هل يؤدي التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات إلى انعكاسات إيجابية على جودة القوائم المالية التي تتجلى في الشفافية والمصداقية؟
 - هل يمكن للدول النامية الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في إرساء مبادئ حوكمة الشركات؟
 - أهمية الدراسة:** تتمثل أهمية الدراسة في:
 - تسليط الضوء على الدور الهام الذي تلعبه حوكمة الشركات في تحسين جودة القوائم المالية في ظل التحديات التي واجهتها الدول في تعزيز بيئة استثمارية جاذبة من خلال تطبيق معايير حوكمة قوية؛
 - تعتبر الدراسة الحالية من بين الدراسات المهمة التي يجب التعمق والبحث فيها، لمعرفة كيفية مساهمة مبادئ الحوكمة في الرفع من جودة القوائم المالية وتوضيحها لاستفادة الدول النامية من تجارب الدول الناجحة.
 - أهداف الدراسة:** تسعى هذه الدراسة إلى:
 - تبيان العلاقة التي تربط تطبيق مبادئ حوكمة الشركات مع مستوى جودة القوائم المالية؛
 - تقييم دور آليات الحوكمة في تحسين جودة القوائم المالية من خلال عرض بعض التجارب الناجحة في هذا المجال.
- المنهج المتبع:** تم الاعتماد على المنهج الوصفي مع إثراء بالتحليل بما يتناسب وموضوع البحث؛ بالإضافة إلى منهج دراسة حالة من خلال الاستفادة من عرض تجارب دولية.



I. ماهية حوكمة الشركات:

تعتبر حوكمة الشركات نظام متكامل يحدد الأطر والقواعد التي يتم بموجبها توجيه وإدارة الشركة والرقابة عليها، بما في ذلك كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع المسؤوليات، وبما يحقق مصالح الأطراف المعنية ويساهم في استدامتها وازدهارها.

1. مفهوم حوكمة الشركات:

- **تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCED حوكمة الشركات بأنها:** مجموعة العلاقات التي تربط بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها، والمساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين داخل، مع تحديد قواعد وإجراءات اتخاذ القرارات بشؤون الشركة، ويشمل ذلك تحديد هيكل الأهداف الموضوعة من قبل الشركة والوسائل التي يتم من خلالها تحقيق تلك الأهداف مع رقابة محددة ومستمرة للأداء (عمارة، 2022، صفحة 04).
- **عرفت المنظمة الدولية للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية حوكمة الشركات بأنها:** "الأنظمة والإجراءات التي تحدد كيفية إدارة المنشأة والرقابة عليها، من خلال آليات وإجراءات يطبقها ممثلي أصحاب المصالح بهدف التحكم في المخاطر التي تواجهها والرقابة عليها" (عبد المعز الجمال، 2014، صفحة 491).
- **يعرف البنك الدولي الحوكمة بأنها:** "عملية تشمل كل من التنمية والتطوير الإداري بالشركة، ويتحقق ذلك من خلال خبرتها العميقة، وطرح البرامج المتخصصة، والمشروعات الاستراتيجية التي تنفذها، وتوظيف أحدث التقنيات" (الفليتي، 2010، صفحة 24).
- **يقصد بحوكمة الشركات من قبل لجنة Cadbury بأنها:** "نظام متكامل للإشراف يتضمن الجوانب المالية والمحاسبية ويشمل نواحي أخرى، (قانونية، سياسية، واقتصادية... وغيرها) والتي يمكن عن طريقها إدارة الشركة والرقابة المالية عليها" (committee, 1992, p15).

وعليه نستنتج مما سبق أن: حوكمة الشركات هي منظومة متكاملة من المعايير والقواعد والإجراءات والارشادات التي تهدف إلى توجيه الشركات والرقابة عليها وتحسينها من المخاطر المحتملة، كما تسعى هذه المنظومة إلى تحقيق العدالة والشفافية ومكافحة الفساد، وضمان مساءلة الإدارة بما يكفل تحقيق مصالح جميع الأطراف المعنية، ويعزز الثقة في كفاءة وفعالية أداء الشركات.

2. الأطراف الرئيسية المؤثرة والمتأثرة بالتطبيق السليم لمفهوم حوكمة الشركات:

التعاريف التي تطرقنا لها وجود أربعة أطراف أساسية تسعى إلى التطبيق الدقيق والمضبوط لمفهوم حوكمة الشركات، كما تساهم بشكل كبير في تحديد مدى نجاح أو فشل التطبيق السليم لهذا المفهوم، وتمثل هذه الأطراف فيما يلي: (عبد المعز الجمال، 2014، صفحة 492)

- **المساهمون Shareholders:** هم الركيزة الأساسية في هيكل الشركة حيث يقومون بتقديم رأس المال وذلك بهدف تحقيق عوائد مالية مجزية في صورة أرباح ولهم الحق في اختيار الإدارة الأنسب لحماية حقوقهم ومصالحهم الاستثمارية، مما يضمن لهم دوراً فاعلاً في توجيه مسار الشركة ومراقبة أدائها.



- **مجلس الإدارة Board of Directors:** حيث يمثل المساهمين وأصحاب المصالح ويقوم باختيار الإدارة التنفيذية والمديرين التنفيذيين مفوضاً إليهم بتولي سلطة إدارة النشاطات اليومية للشركة، بالإضافة إلى ذلك يضطلع المجلس بدور حيوي في رسم السياسات العامة للشركة وضمان الحفاظ على حقوق المساهمين.
- **الإدارة Management:** هم المسؤولون عن الإشراف على إدارة الشركة والقيام بكافة الأعمال اللازمة لتحقيق هدف الشركة، وذلك من خلال ما يعرضونه من تقارير دورية على مجلس الإدارة حيث تحتوي هذه التقارير على كافة المعلومات المتعلقة بنشاط الشركة.
- **أصحاب المصالح Stockholders:** هم مجموعة من الأشخاص لهم مصالح داخل الشركة وتشمل كل من الدائنين والموردين والعملاء والعاملين، ويجب دراسة وملاحظة أن مصالح هؤلاء الأشخاص قد تكون متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان.

الشكل (رقم 01): الأطراف المؤثرة والمتأثرة بتطبيق حوكمة الشركات



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على المعلومات المذكورة أعلاه.

3. **أهداف حوكمة الشركات:** تسعى حوكمة الشركات إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الجوهرية، والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي (محي الدين، 2020، صفحة 68):
- **حماية حقوق المساهمين:** تتحقق حماية حقوق المساهمين من خلال الاحتفاظ بسجلات مضبوطة ودقيقة تثبت ملكيتهم للأسهم، وضمان شفافية المعلومات وتقديمها في الوقت المناسب، بالإضافة إلى ضمان حقوقهم المساهمين في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة والحصول على حصة من الأرباح السنوية للشركة؛
- **تحقيق العدالة والمساواة:** يتجلى تحقيق العدالة والمساواة في الاعتراف بحقوق جميع الأطراف ذات المصلحة في الشركة، وضمان تحقيق العدالة والمساواة بين المساهمين، سواء كانوا داخل الشركة أو خارجها؛
- **توفير المعلومات ودعم سلامة قنوات الاتصال الفعالة:** يتحقق ذلك من خلال توفير معلومات دقيقة ومناسبة لجميع الأطراف المعنية بالشركة، ويعكس هذا النهج قوة وكفاءة وصحة الرقابة المؤسسية، بالإضافة إلى سلامة أنظمة الرقابة الداخلية والخارجية، وتطبيق القواعد والقوانين بشكل فعال، مما يدعم حوكمة الشركات ويؤدي إلى تحسين أداء الشركة وكفاءتها؛



- حماية مصالح الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالشركة: يتطلب ذلك بناء علاقات قوية مع جميع المتعاملين مع الشركة، وعلى رأسهم العاملين بها، من خلال تعزيز روح الانتماء والولاء؛
- استراتيجية الشركة: تتبنى الشركات الناجحة مجموعة من الاستراتيجيات المتكاملة التي تهدف إلى تحقيق البقاء التنافسي واكتساب ميزة مستدامة في السوق، حيث يتم ذلك من خلال تحليل دقيق لنقاط القوة والضعف الداخلية، بالإضافة إلى تقييم الفرص والتحديات الخارجية باستخدام أدوات التحليل الاستراتيجي الفعالة؛
- إدارة المخاطر المختلفة: تتطلب إدارة المخاطر الفعالة وجود نظام رقابي داخلي قوي ومتكامل، يعمل بالتنسيق الوثيق مع المدقق الخارجي، كما يجب أن تمتلك الشركة إدارة ذات كفاءة عالية قادرة على تحديد المخاطر وتقييمها والتصدي لها بفاعلية، لضمان حماية أصول الشركة وتحقيق أهدافها.

4. مبادئ حوكمة الشركات: تسعى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCED) إلى دعم جهود الحكومات الأعضاء وغير الأعضاء الرامية لتقييم وتحسين الأطر القانونية والمؤسسية والتشريعية لإدارة الشركات، حيث وضعت في عام 2002 مجموعة من المبادئ لحوكمة الشركات تركز على الآتي:

1.4.1 Ensuring for an Effective Governance حوكمة الشركات

Framework: "يجب أن يرسخ إطار حوكمة الشركات دعائم الشفافية والكفاءة في أسواق رأس المال، وأن يتقيد بالأحكام القانونية، وأن يحدد بدقة توزيع المسؤوليات بين الهيئات التنظيمية والتنفيذية المختلفة". ولتحقيق هذا المبدأ يجب العمل على تنفيذ الأهداف التالية (عبد المعز الجمال، 2014، صفحة 504):

- يجب وضع إطار لحوكمة الشركات الذي يدعم الأداء الاقتصادي الشامل ونزاهة الأسواق، ويحفز دافعية المشاركين بأساليب إيجابية وبناءة؛
- يجب أن تتسم المتطلبات القانونية والتنظيمية المؤثرة في ممارسات حوكمة الشركات بالوضوح والشفافية، والتوافق التام مع الأحكام القانونية، ولديها قابلية للتنفيذ؛
- يجب تحديد مسؤوليات الجهات التنظيمية والتنفيذية بوضوح لضمان خدمة المصلحة العامة؛
- يجب أن تتمتع الجهات الاشرافية والتنظيمية والتنفيذية بالصلاحيات والموارد اللازمة لأداء مهامها بموضوعية واحترافية.

2.4 مبدأ حماية حقوق المساهمين Protecting the Rights Shareholders: "يعتبر هذا المبدأ من الركائز

الأساسية لحوكمة الشركات الرشيدة"، ولتحقيقه يجب تنفيذ الأهداف الآتية:

- ✓ يجب أن تشمل الحقوق الأساسية للمساهمين النقاط التالية:
- ضمان سلامة إجراءات تسجيل حقوق الملكية، لضمان شفافية ووضوح ملكية الأسهم؛
- إتاحة المعلومات الجوهرية والملائمة للشركة في الوقت المناسب وبشكل دوري، لتمكين المساهمين من اتخاذ قرارات مضبوطة؛
- حق المشاركة والتصويت في الجمعية العامة للمساهمين، كآلية أساسية لممارسة الرقابة والتأثير على قرارات الشركة؛



- حق الحصول على حصة من أرباح الشركة، كمقابل عادل لاستثمارهم.
- ✓ يجب أن يتمتع المساهمون بحق المشاركة الفعالة والحصول على معلومات كافية حول القرارات الرئيسية التي تؤثر على مستقبل الشركة، ومن بينها:
- التعديلات على النظام الأساسي أو عقد التأسيس وأي لوائح داخلية أخرى، لضمان شفافية القرارات التي تتخذ إطار عمل الشركة، وكذا الترخيص بإصدار أسهم إضافية؛
- أي تعاملات استثنائية كبيع أصول الشركة (غضبان، 2022، صفحة 289).
- ✓ يجب ضمان كفاءة وشفافية أسواق السيطرة على الشركات من خلال الإفصاح بشكل واضح عن قوانين السيطرة على الشركات في الأسواق المالية، إضافة إلى المعاملات غير العادية ومن بينها عمليات الاندماج وبيع حصص جوهرية من أصول الشركة حتى يمكن للمستثمرين التعرف على حقوقهم واللجوء القانوني لحمايتهم.
- ✓ يجب تمكين المساهمين من المشاركة الفعالة في التصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين عبر:
- توفير المعلومات الكافية والشفافة وبشكل مفصل حول مواعيد الجمعية العامة، وموضوعاتها والقرارات المقترحة، وذلك قبل انعقاد الاجتماع بوقت كاف؛
- ينبغي تمكين المساهمين من فرصة طرح الأسئلة على مجلس الإدارة وإضافة بنود إلى جدول أعمال الاجتماع، من خلال قنوات تواصل واضحة وفعالة؛
- يجب أن يتمتع المساهمون بحق التصويت بأنفسهم أو عن طريق الوكالة، مع ضمان تكافؤ قيمة الأصوات بغض النظر عن طريقة الإدلاء بها، سواء بالحضور الشخصي أو التصويت الغيابي.
- ✓ ينبغي السماح للمساهمين بما فيهم المستثمرين والمؤسسون بالتشاور وتبادل الآراء حول الحقوق الأساسية، وذلك وفقا للمعايير الدولية، مع الأخذ بالاعتبار بعض الاستثناءات الضرورية لمنع إساءة استخدام (عبد المعز الجمال، 2014، صفحة 505_506).

3.4 مبدأ المعاملة المتساوية مع جميع المساهمين The Equitable of Shareholders: "يعدّ هذا المبدأ

- ركيزة أساسية في أنظمة حوكمة الشركات الرشيدة، حيث يقتضي هذا المبدأ بمعاملة جميع المساهمين بما في ذلك مساهمي الأقلية والمساهمين الأجانب، معاملة عادلة ومنصفة، مع استحداث آليات فعالة لضمان حصولهم على التعويض المناسب في حال انتهاك حقوقهم" ولتحقيق هذا المبدأ يجب تنفيذ الأهداف الآتية (محي الدين، 2020، صفحة 76):
- ✓ يجب أن يعامل جميع المساهمين الذين ينتمون لنفس الفئة من الأسهم معاملة متساوية، وهذا من خلال:
 - منح جميع الأسهم من نفس الفئة نفس الحقوق، وتمكين جميع المستثمرين من الحصول على معلومات واضحة وشفافة حول حقوق كل فئة من فئات الأسهم قبل اتخاذ قرار الشراء، وأن تكون أي تغييرات في حقوق التصويت خاضعة لموافقة تلك الفئات من الأسهم المتأثرة نتيجة لأي تغيير؛
 - يجب توفير آليات فعالة لحماية مساهمي الأقلية من إساءة استخدام السلطة من قبل المساهمين المسيطرين الذين يملكون نسب كبيرة والتي يتم القيام بها بشكل مباشر أو غير مباشر.



- ✓ يجب منع تداول الأسهم التي تستند إلى معلومات داخلية؛
- ✓ ينبغي إلزام أعضاء مجلس الإدارة بالإفصاح عن وجود أية مصالح مادية أو أمور تخصهم يمكن أن تمس بالشركة.
- 4.4 مبدأ دور أصحاب المصالح The Role of Stakeholders:** "يجب أن يقتضي إطار حوكمة الشركات الفعّال الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح، سواء تلك التي ينص عليها القانون، أو التي تنشأ من خلال اتفاقيات متبادلة، كما يجب أن يشجع الإطار على التعاون البناء والمرن بين الشركات وأصحاب المصالح بهدف خلق الثروة وتوفير فرص العمل وتحقيق التنمية والربحية المستدامة في القطاع المالي من خلال تشجيع الممارسات السليمة التي تعزز ذلك"، ولتحقيق هذا المبدأ يجب تنفيذ الأهداف الآتية (فضيلة، 2017، صفحة 75):
- ✓ ينبغي على الشركات الالتزام باحترام الحقوق القانونية لأصحاب المصالح والتي تحميها التشريعات ذات الصلة بقوانين العمل والشركات والعقود والإفلاس، وفي الغالب يؤدي الاهتمام بسمعة الشركة وأدائها إلى ضرورة الاعتراف بنطاق أوسع من المصالح، بما في ذلك المصالح غير القانونية؛
- ✓ يجب أن يكفل القانون ضمان تعويض عادل لأصحاب المصلحة عند انتهاك حقوقهم؛
- ✓ ينبغي تشجيع مشاركة الموظفين من خلال تفعيل آليات تهدف إلى تعزيز الأداء المؤسسي؛
- ✓ يجب تزويد أصحاب المصالح بجميع المعلومات الضرورية والكافية لممارسة دورهم بفعالية في حوكمة الشركات؛
- ✓ ينبغي إتاحة قنوات تواصل مباشر بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة للتعبير عن آرائهم بشأن ممارسات غير القانونية وغير الأخلاقية؛
- ✓ يجب أن يشمل إطار حوكمة الشركات آليات فعالة للتعامل مع حالات الاعسار وحماية حقوق الدائنين.
- 5.4 مبدأ الشفافية والإفصاح Disclosure and Transparency:** "يجب أن يكفل إطار حوكمة الشركات الإفصاح الكامل وفي الوقت المناسب عن كافة الجوانب المتعلقة بالشركة بما في ذلك الأداء المالي وحقوق الملكية وهيكل الحوكمة". ولكي يتحقق هذا المبدأ يجب تنفيذ الأهداف التالية (غضبان، 2022، صفحة 290):
- ✓ يجب أن يتضمن الإفصاح المعلومات المالية الآتية:
- توضيح الأهداف الاستراتيجية للشركة؛
 - يجب أن يتم الإفصاح عن النتائج المالية والتشغيلية للشركة بشكل دقيق وشفاف؛
 - ينبغي الإفصاح عن ملكيات الأسهم الكبرى وحقوق التصويت بما فيها أسماء المالكين ونسبة ملكيتهم؛
 - وجوب الإفصاح عن سياسات ومعايير مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين؛
 - الإفصاح عن هيكل الحوكمة وسياساتها وإجراءاتها، بما في ذلك تشكيل مجلس الإدارة ولجانه؛
 - عوامل المخاطرة المتوقعة.
- ✓ يجب إجراء تدقيق خارجي مستقل من قبل مدقق مؤهل لضمان صحة البيانات المالية وتقديم تقارير موثوقة للمساهمين والأطراف المعنية؛



✓ يجب أن يكون المدققين الخارجيين مسؤولين أمام المساهمين، وأن يكونوا ملتزمين بتقديم كل ما تقتضيه معايير التدقيق المهنية؛

✓ يجب أن تتيح قنوات نقل المعلومات إمكانية وصول مستخدميها إليها بشكل عادل، وفي الوقت المناسب وبتكلفة معقولة.

6.4 مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة The Responsibilities of the Board: تؤكد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على أهمية دور مجلس الإدارة في حوكمة الشركات، حيث يعتبر المسؤول عن وضع الأهداف والاستراتيجيات ومتابعة أداء الإدارة وإعداد التقارير (محي الدين، 2020، صفحة 80)، "كما يجب أن يضمن إطار الحوكمة توجيه الشركة استراتيجياً، ومراقبة الأداء بفعالية، ومساءلة المجلس عن مسؤوليته أمام الشركة والمساهمين وتحديد العلاقة مع الجمعية العامة"

ويتطلب تحقيق هذا المبدأ مراعاة ما يلي (OECD, 2004, p. 11):

✓ ينبغي لأعضاء مجلس الإدارة أن يعتمدوا على معلومات موثوقة ودقيقة في عملية صنع القرار، مع التحلي بالنزاهة والمسؤولية، لتحقيق أفضل مصلحة للشركة والمساهمين؛

✓ يجب على أعضاء مجلس الإدارة أن يتولوا تأدية مهام أساسية تشمل:

- وضع وتوجيه استراتيجية الشركة وخططها، ويشمل ذلك تحديد أهداف الأداء ومتابعة تنفيذها، بالإضافة إلى الإشراف على عمليات الانفاق الرأسمالي والاستحواذ والتصرف في بيع الأصول؛

- مراجعة رواتب المسؤولين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة بشكل منتظم، مع التأكيد على الشفافية والالتزام بالإجراءات الرسمية في عمليات التعيين؛

- ضمان إدارة فعالة لتضارب المصالح بين الإدارة التنفيذية والمجلس والمساهمين، ومنع أي استغلال وإساءة استخدام لأصول الشركة؛ كما يتولى القيام بالتقييم الدوري لحوكمة الشركات وإجراء التعديلات اللازمة والمرنة؛

- ضمان شفافية التقارير المالية بتعيين مدقق مستقل، وتطبيق نظم رقابة داخلية فعالة مع الالتزام بالقوانين؛

✓ ينبغي للمجلس أن يمتلك القدرة على إجراء تقييم مستقل لأداء الشركة، بعيداً عن أي تأثير من الإدارة التنفيذية وذلك عبر:

- ضمان وجود عدد كاف من الأعضاء غير التنفيذيين المؤهلين والقادرين على إجراء تقييم مستقل للأداء، خاصة في الحالات التي تنطوي على تعارض محتمل للمصالح؛

- وجوب تخصيص أعضاء مجلس الإدارة الوقت الكافي لأداء مهامهم.

✓ لكي يتمكن أعضاء مجلس الإدارة من تنفيذ مهامهم، فيجب أن تتوفر لهم كافة المعلومات الصحيحة وبشكل دقيق وفي الوقت المناسب.



II. دور حوكمة الشركات في تحسين جودة القوائم المالية:

تعتبر جودة القوائم المالية من الأمور البالغة الأهمية بالنسبة للشركات والمستثمرين على حد سواء، فهي تعكس مدى دقة وموثوقية المعلومات المالية التي تقدمها الشركة، والتي تعتبر أساسية لاتخاذ قرارات استثمارية وإدارية سليمة.

1. مفهوم جودة القوائم المالية:

"تُعنى جودة القوائم المالية بضمان مصداقية المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية، ولكي تكون هذه المعلومات مفيدة للمستخدمين يجب أن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في إطار مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية بما يحقق الهدف من استخدامها" (طالب وبلمداني، 2020، صفحة 103).

كما تعرف جودة القوائم المالية بأنها: "مجموعة الصفات التي يجب أن تتسم بها القوائم المالية للتعبير بشكل صادق وموثوق عن نشاط الشركة والمساعدة في اتخاذ القرارات الرشيدة والتنبؤ من طرف المستخدمين" (تغليسية، 2018، صفحة 115).

من التعاريف السابقة نستنتج أن: جودة القوائم المالية هي مدى قدرة هذه القوائم على تقديم معلومات مالية دقيقة وموثوقة وشفافة تعكس الوضع المالي الحقيقي للشركة.

2. الخصائص النوعية لجودة القوائم المالية: تمثل الصفات التي تجعل المعلومات المعروضة في القوائم المالية مفيدة

للمستخدمين، وتمثل هذه الخصائص في (سيد وبوركايب، 2019، صفحة 68):

- **الملائمة:** وتعني ملائمة المعلومات المالية لحاجات متخذي القرارات من خلال أثرها على قرارات المستخدمين، وذلك عن طريق مساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحالية والمستقبلية؛
- **الدقة والموثوقية:** أي أن تكون المعلومات دقيقة خالية من الأخطاء والتحيز، ويمكن أن تكون المعلومات ملائمة ولكن غير موثوقة، وهذا يعود إلى درجة دقة تلك المعلومات وتوقيت إصدارها، ولكي تكون ذات مصداقية ينبغي أن تتوفر فيها مجموعة من الصفات وهي: التمثيل الصادق، تكون جوهرية بغض النظر عن شكلها، حيادية، الحيطة والحذر، الأهمية النسبية.
- **القابلية للمقارنة:** من خلال هذه الخاصية يمكن لمستخدمي المعلومة القيام بعملية المقارنة بالنسبة للقوائم المالية المؤسسة نفسها أو بالنسبة للمؤسسات التي تعمل في نفس المجال الاقتصادي وذلك خلال فترات متعاقبة، كما يمكن مقارنة أداء المؤسسة بأداء مؤسسات أخرى في نفس الفترة الزمنية؛
- **الثبات:** ويعني الانتظام في استخدام الطرق والسياسات المحاسبية للمؤسسة وعدم تغييرها من دورة إلى أخرى دون أن يكون ذلك قاعدة مطلقة إذ يمكن تغييرها بشرط وجود ما يبرر ذلك وينتظر منه أن يؤدي إلى الحصول على معلومات ذات جودة أفضل، مع الإفصاح عن ذلك في الدورة التي حدث فيها مع توضيح الآثار المترتبة عن ذلك؛
- **القابلية للفهم والوضوح:** ينبغي أن تكون المعلومات الواردة في القوائم المالية واضحة وسهلة الفهم مباشرة من قبل مستخدميهم لديهم مستوى معقول من المعرفة في المحاسبة والتسيير.



وعليه نستخلص أن: الجودة في القوائم المالية تعني تقديم معلومات مفيدة وموثوقة وقابلة للفهم والمقارنة والتحقق منها في الوقت المناسب، مما يدعم اتخاذ قرارات مستنيرة.

3. معايير جودة القوائم المالية: تعتبر القوائم المالية العالية الجودة ضرورية لاتخاذ قرارات صحيحة ومضبوطة، ولضمان شفافيتها تتبع الشركات مبادئ محاسبية موحدة تفرض تسجيل جميع العمليات المالية بدقة، وهذه المبادئ تضمن أن القوائم المالية تعكس الوضع المالي الحقيقي للشركة مما يسمح لأصحاب المصالح والمستثمرين الاعتماد عليها، بحيث يتحقق ذلك من خلال توفر المعايير الآتية (جلابي وبن سليمان، 2023، الصفحات 44-45):

- **معايير قانونية:** تسعى العديد من المنظمات والهيئات في عدة دول إلى تحسين جودة التقارير المالية من خلال إصدار قوانين وتشريعات ملزمة للشركات، تهدف هذه القوانين إلى ضمان إفصاح الشركات عن أدائها المالي بشكل شفاف وكاف، مما يتيح للمستثمرين وأصحاب المصلحة اتخاذ قرارات مضبوطة؛
- **معايير رقابية:** تُعد الرقابة عنصراً محورياً في العملية الإدارية، ولا تتحقق فعاليتها إلا من تطبيق نظام رقابي محكم، يتطلب ذلك تحديداً دقيقاً لأدوار لجان وأجهزة الرقابة المالية والإدارية في تنظيم المعاملات المالية، فضلاً عن وضع معايير رقابية فعالة تضمن فحص وتقييم مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات، مما يساهم في ترشيد عملية تخصيص الموارد؛

فمن خلال هذان المعياران نستنتج أن: المعايير القانونية تهدف إلى تنظيم الإفصاح المالي، بينما تركز المعايير الرقابية على ضمان تطبيق السياسات والإجراءات بكفاءة وفعالية مما يساهم في دعم الإيجابي لعملية الرقابة، فكلاهما يساهم في تحسين جودة القوائم المالية وتعزيز ثقة المستثمرين.

- **معايير مهنية:** تعتبر جودة ونوعية المعلومات المالية انعكاساً مباشراً للتطبيقات المحاسبية المستخدمة، والتي تتحدد بدورها من خلال اختيار معايير المحاسبة والتدقيق المناسبة لضبط أداء العملية المحاسبية، ومنه نستنتج أن تلبية احتياجات معينة للمستخدمين يتطلب اختيار معايير محاسبية تفي بهذا الغرض، وهذا ما يوضح مسؤولية الإدارة اتجاه المساهمين حيث يضمن لهم الاطمئنان على سلامة استثماراتهم (هوام ولعشوري، 2010، صفحة 18)؛
- **معايير فنية:** تساهم المعايير الفنية بدور محوري في تطوير مفهوم جودة المعلومات المالية، مما ينعكس إيجاباً على جودة التقارير المالية والحد من حالة عدم اليقين لدى مختلف مستخدمي المعلومات المحاسبية والمالية وتعزيز ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالمنشأة، كما أنها تساهم في رفع الاستثمار وأرباح الشركات (جلابي وبن سليمان، 2023، صفحة 45).

ومنه نستنتج أن وجود المعايير التي تساهم في تعزيز وضبط جودة القوائم المالية لها دور كبير في تفعيل دور الجهات التنظيمية للحكومة، ويتم هذا من خلال وضع القواعد والقوانين المناسبة، وإنشاء الهياكل لتنظيم العملية الإدارية التي تحفظ حقوق المساهمين وتضبط عمل الشركات، مما يعزز الثقة في الأسواق المالية.

4. قياس جودة المعلومات المالية: تعد جودة المعلومات المالية والمحاسبية المقدمة في التقارير المالية أمراً بالغ الأهمية، نظراً لتأثيرها المباشر على قرارات المستثمرين، الدائنين والأطراف الأخرى المعنية بتخصيص الموارد، فالهدف



الأساسي للتقارير المالية هو توفير معلومات تتسم بالجودة العالية، بما يمكن المستخدمين من اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة، وتحدد قيمة المعلومات بمدى ملاءمتها للاستخدام الحالي أو المستقبلي، وبما تحدّثه من قيمة مضافة على مستوى مراكز القرار المختلفة. ويمكن تحديد معايير عامة لقياس هذه الجودة على النحو التالي:

- **الدقة كمقياس لجودة القوائم المالية:** تعبر الدقة عن قدرة المعلومات على تمثيل الأحداث والوقائع بدقة، وكلما زادت دقة المعلومات زادت جودتها وقيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية أو التوقعات المستقبلية، وهذا من خلال تمثيلها الصحيح لكل من الماضي والحاضر والمستقبل؛
- **المنفعة بوصفها مقياساً لجودة المعلومات:** تركز على عنصرين هما صحة المعلومات وسهولة استخدامها، ويمكن للمنفعة أن تأخذ الأشكال الآتية:

- **منفعة زمنية:** وهي توفر المعلومة لمتخذي القرارات في الوقت المناسب؛
- **منفعة شكلية:** أي تطابق شكل المعلومات مع متطلبات عملية اتخاذ القرار؛
- **منفعة مكانية:** وتعني سهولة الوصول إلى المعلومات؛
- **المنفعة التقييمية أو التصحيحية:** ويقصد بها قدرة المعلومة على تصحيح وتقييم نتائج القرارات المتخذة.
- **الفاعلية باعتبارها مقياساً للجودة:** تعبر على مدى تحقيق المعلومات لأهداف المؤسسة من خلال استخدام الموارد المتاحة؛
- **التنبؤ:** ويعني الوسيلة التي يمكن من خلالها استعمال معلومات الماضي والحاضر لتوقع أحداث ونتائج المستقبل، واستخدامها في التخطيط واتخاذ القرارات، والحد من حالة عدم اليقين؛
- **الكفاءة باعتبارها مقياساً لجودة المعلومات:** تعني تحقيق أهداف المؤسسة بأقل استخدام ممكن للموارد، وتطبيق مبدأ اقتصاديات المعلومات لتعظيم جودة المعلومات بأقل التكاليف (قمان وباكريّة، 2019، صفحة 134).

III. تطبيقات حوكمة الشركات: عرض بعض التجارب الدولية

تختلف ممارسات حوكمة الشركات من دولة إلى أخرى، حيث أنّها تتأثر بالأنظمة القانونية والثقافية والاقتصادية لكل دولة، ومع هذا توجد بعض التجارب الدولية البارزة التي يمكن الاقتداء بها.

1. تطبيقات حوكمة الشركات على مستوى الدول المتقدمة:

تولي الدول المتقدمة أهمية قصوى لحوكمة الشركات، مما يجعلها نظاماً متطوراً يهدف إلى تحقيق التوازن بين مصالح مختلف الأطراف المعنية، بما في ذلك المساهمين، الإدارة والموظفين والمجتمع ككل. وتعتبر هذه الدول رائدة في تطبيق أفضل الممارسات في هذا المجال مما يساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة والاستدامة وجذب الاستثمارات، وبهذا يمكننا الاستفادة من عرض تجارب الدول التالية:

- **تجربة الولايات المتحدة الأمريكية:** شهدت الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر السبعينات من القرن العشرين بداية تطبيق قواعد حوكمة الشركات، وذلك استجابة للتوسع السريع عبر عمليات الشراء والاستحواذ. وقد



- أصدرت المائدة المستديرة للشركات في يناير عام 1978 تقريراً يحدد واجبات مجلس الإدارة في تكوين الشركات المساهمة الكبيرة، حيث أشار التقرير إلى أن واجبات المدير الرئيسية هي:
- الاشراف على الإدارة من خلال ضمان كفاءة وفعالية الإدارة التنفيذية؛
 - انتقاء الكفاءات المناسبة لعضوية المجلس؛
 - مراجعة إجراءات قواعد حوكمة الشركات في مختلف أنحاء العالم؛
 - تقييم الأداء المالي للشركة بشكل دوري ومستمر، وكذا الاشراف على المسؤولية الاجتماعية؛
 - ضمان الالتزام باللوائح والقوانين (عبد المعز الجمال، 2014، صفحة 513).
- تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية رائدة في مجال حوكمة الشركات، حيث بدأت جهودها مبكراً في هذا المجال، فقد أصدر صندوق المعاشات العامة CAL PERS مبادئ توجيهية لحوكمة الشركات، تركز على استقلالية مجلس الإدارة وأعضائه ولجانه ومعايير تقييم أدائه.
- **تقرير Treadway في عام 1987:** صدر من طرف اللجنة الوطنية المعنية بالانحرافات في إعداد القوائم المالية، حيث أوصى بتعزيز نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في الشركات لمنع الغش والتلاعب.
 - **تقرير Blue Ribbon Rapport في عام 1999:** صادر عن بورصة نيويورك NYSE والمنظمة الوطنية لتجار الأوراق المالية NASD وتضمن عدة توصيات بشأن المعايير الواجب توافرها في عضو لجنة المراجعة، ومسؤولياتها المتعلقة بإعداد التقارير المالية.
 - **قانون ساربنس أوكسلي Sarbanes Oxley Act عام 2002:** تم صدوره نظراً لانهيار عدة شركات أمريكية، وهو يؤكد على الحوكمة وأهميتها في تعزيز الشفافية والمساءلة (بن عمورة وبوغرة، 2019، صفحة 140).
- تعتبر التجربة الأمريكية في مجال حوكمة الشركات من التجارب الرائدة والمهمة، حيث كانت من بين أوائل الدول في إصدار قوانين ومبادئ توجيهية لتعزيز الشفافية والمساءلة ومنع التلاعب في القوائم المالية.
- **تجربة المملكة المتحدة:** تعتبر المملكة المتحدة من أوائل الدول التي طبقت نظام حوكمة الشركات، وذلك بسبب تعثر العديد من شركاتها في عقد الثمانينات من جراء المشاكل الكبيرة المترتبة عن إخفاء المعلومات والتلاعب بالقوائم المالية المقدمة للمساهمين مما يعني عدم تطبيق حوكمة الشركات (بلعابد و مخلوفي، 2019، صفحة 294)، وعقب حالات الفشل المؤسسي غير المتوقعة التي هزت ثقة المستثمرين، بادركل من معهد التقارير المالية وسوق لندن للأوراق المالية إلى تأسيس "لجنة الأبعاد المالية لحوكمة الشركات" في ماي 1991 برئاسة Adrian Cadbury، وقد تمثلت مهمة اللجنة في وضع معايير لحوكمة الشركات تهدف إلى تعزيز الشفافية والموثوقية في التقارير المالية والتدقيق (عابي، 2016، صفحة 92). وفي عام 1992 صدر تقرير Cadbury بعنوان "الجوانب المالية لإجراءات حوكمة الشركات"، واعتبر فيما بعد أساساً للمعايير الموحدة لحوكمة الشركات حيث تضمن 19 بندا تركز على دور مجلس الإدارة والافصاح وتحديد المسؤوليات (بن عمورة و بوغرة، 2019، صفحة 139)، وقد تضمن هذا التقرير مجموعة من قواعد والتوصيات التي تهدف إلى تعزيز ممارسات الحوكمة في الشركات المدرجة في



بورصة لندن، وقد أكد هذا التقرير على أهمية وجود مدرين مستقلين في مجالس الإدارة، وزيادة مشاركة المساهمين في اتخاذ القرارات الاستراتيجية، كما شدد على ضرورة تشكيل لجان متخصصة للتدقيق والمكافآت والترشيحات، وتطبيق عقوبات على الشركات التي لا تلتزم بالإجراءات المحددة (عبد المعز الجمال، 2014، صفحة 515)، وفي أكتوبر عام 1993 أصدر تقرير روتمان (Rutteman) الذي كان له تأثير كبير في تطوير ممارسات الرقابة الداخلية في الشركات المدرجة في بورصة لندن بهدف الحفاظ على أصول الشركة وتقليل المخاطر المالية والتشغيلية، وقد شكل هذا التقرير إضافة هامة إلى الجهود المبذولة لتعزيز الشفافية والمساءلة في الشركات، وفي عام 1995 أصدر تقرير قرين بوري (Greenbury) الذي اهتم بموضوع المكافآت والمزايا التي تمنح لأعضاء مجلس الإدارة، وفي عام 1998 ظهر الكود الموحد (Combined code) الذي يشمل جميع التوصيات في التقارير السابقة (أمين، 2015، صفحة 149)، ثم صدور تقرير (Turnbull) عام 1999 الذي ألزم إدارة الشركات بالإفصاح عن تقييمها لكفاءة وفعالية نظم الرقابة الداخلية لديها، وفي أكتوبر من عام 2005 قام مجلس التقارير المالية بإجراء تعديلات على الكود الموحد، بهدف تعزيز دور مجلس الإدارة ولجانه، وخاصة لجنة التدقيق، وهو ما أكدته تقرير Higgs الصادر عام 2003، توجت هذه الجهود بإصدار مجلس التقارير المالية (F.R.C) قانون الحوكمة، الذي يهدف إلى ترسيخ أسس المساءلة والرقابة على مجلس الإدارة واللجان التابعة له، ويتم مراجعة هذا القانون كل سنتين للنظر في مدى ملاءمته مع التغيرات في بيئة الأعمال بالمملكة المتحدة، تجذ الإشارة إلى أن تطبيق متطلبات هذا القانون إلزامي على جميع الشركات المدرجة في بورصة لندن للأوراق المالية (بن عمورة و بوغرة، 2019، صفحة 139).

■ **التجربة الفرنسية:** بدأت فرنسا الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات من خلال سلسلة من التقارير التي تم نشرها في عام 1995 وحتى 2003، استندت هذه التقارير صياغتها من قوانين دولية كقانون Cadbury عام 1992 وقانون منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 1999، ومع ذلك ظلت هذه التقارير في البداية ذات طابع إرشادي وليست إلزامية (مخفي و فداوي، 2013، صفحة 210)، شهدت فرنسا ارتفاعا ملحوظا في الاهتمام بقواعد حوكمة الشركات بسبب العولمة، وتزايد المساهمين الأجانب، وظهور صناديق التقاعد الأمريكية والفرنسية الكبرى والرغبة في تطوير سوق المال الباريسي (عبد المعز الجمال، 2014، صفحة 517)، ويمكن تلخيص أهم هاته التقارير كما يلي:

● **تقرير فينو الأول Viénot1 عام 1995:** شهدت فرنسا بداية الاهتمام الجدي بحوكمة الشركات مع صدور تقرير فينو الأول، وقد تم إعداد هذا التقرير تحت إشراف كل من الجمعية الفرنسية لمؤسسات القطاع الخاص (AFPE) والمجلس الوطني لأصحاب الأعمال الفرنسيين (ONPE)، ويُعرف اختصارا بـ "مجلس الإدارة للشركات المدرجة في البورصة"، ويقسم هذا التقرير إلى ثلاثة أقسام رئيسية، وقد ركزت هذه الأقسام على تحديد مهام وتعيين أعضاء مجلس الإدارة، بالإضافة إلى تحديد مكوناته ووظائفه (بن عمورة و بوغرة، 2019، صفحة 140).



حيث حظي هذا التقرير باهتمام واسع في بيئة الأعمال الفرنسية، نظرا لأهم التوصيات التي تضمنها، من بين أهم هذه التوصيات ما يلي:

- ضرورة وجود عضوين مستقلين على الأقل في مجلس الإدارة؛
- وجوب تشكيل لجان فرعية ضمن مجلس الإدارة مثل لجان المراجعة والمكافآت والتعيينات، مع ضرورة الإفصاح سنويا عن اجتماعات هذه اللجان وقراراتها (الأخضر ولخضر، 2011، صفحة 23)؛
- الالتزام بامتلاك أعضاء مجلس الإدارة لعدد محدد من أسهم الشركة، مع ضرورة مشاركتهم في القرارات الاستراتيجية؛
- تقييد المدير التنفيذي بعدم الانضمام إلى أكثر من خمسة مجالس بالإضافة إلى مجلس إدارة الشركة التي يتأصلها.
- ومع ذلك، فإن المشكلة الرئيسية التي واجهت تقرير Vienot هي عدم إلزام الشركات بتطبيق هذه التوصيات، مع انعدام الرقابة الفعالة على تطبيقها (بوسلمة وعبد الصمد، 2018، صفحة 94).
- **تقرير Marini عام 1996:** على الرغم من التحذيرات التي تضمنها التقرير بشأن المخالفات القانونية المحتملة، إلا أن مجلس الشيوخ الفرنسي، وبمبادرة خاصة من السيناتور (Marini) قام بإجراء تحقيق معمق في قواعد وإدارة الشركات الفرنسية، نتج عنه صدور تقرير (Marini) في جويلية عام 1996، تضمن التقرير مقترحات لإصلاحات قانونية شاملة، وتشمل حوكمة الشركات كما يلي:
- يجب السماح القانوني لمجالس الإدارة بتشكيل لجان ذات سلطات مستقلة؛
- إلزام الشركات بتقديم قوائم مفصلة للمستثمرين المحتملين تتضمن هوية المالكين المستفيدين الحقيقيين؛
- توسيع المهلة القانونية لإرسال إشعارات حضور اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين إلى شهر كامل قبل تاريخ الانعقاد، بدلا من الفترة الحالية التي تقتصر على 15 يوما؛
- يجب منح المساهمين الحق بتفويض صلاحية التصويت الخاصة بهم إلى جهة مستقلة بدلا من اقتصار ذلك على الإدارة التنفيذية للشركة فقط (طلحة، 2012، صفحة 42).
- المشكلة الأساسية في تقرير Vienot1 وتقرير Marini المرتبطة بحوكمة وإدارة الشركات هي عدم إلزامية تطبيق توصياتهما، ورغم ذلك من المتوقع أن تلتزم الشركات الفرنسية بتطبيقها مع تزايد العولة وتدويل الأسواق المالية.
- **تقرير Vienot 2 عام 1999:** بإشراف الجمعية الفرنسية لمؤسسات القطاع الخاص AFPE وحركة المؤسسات الفرنسية MEDF من بين أهم التوصيات التي تضمنها ما يلي:
- **القسم الأول:** الفصل بين وظائف الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة، كما يتضمن زيادة الشفافية في مكافآت المديرين وخطط الأسهم.
- **القسم الثاني:** يتمحور حول المديرين وتعزيز دور مجلس الإدارة ولجانه، والافصاح عن المعلومات المالية، كما يتناول التقرير التوصيات والمقترحات الصادرة عن الجمعية العامة للمساهمين فيما يتعلق بآليات زيادة رأس المال خلال فترة الاكتتاب العام، بالإضافة إلى التزام الشركات بتوصيات تقارير Vienot الأول والثاني.



• **تقرير Bouton عام 2002:** جاء هذا التقرير لمعالجة أوجه القصور التي كشفت عنها انخيارات الشركات الأمريكية، ويتضمن ثلاثة أقسام، يشمل معايير تحسين ممارسات الحكومة فيما يتعلق بدور مجلس الإدارة وأهمية الإداريين المستقلين، واستقلالية محافظي الحسابات، وضرورة تضمين التقارير السنوية كل الإجراءات الداخلية المتعلقة بتحديد الرقابة على الالتزامات خارج الميزانية وكل ما يتعلق بالإفصاح عن المعلومات المالية (شحور وتقرؤت، 2021، صفحة 42).

• **تقرير الأمن المالي عام 2003:** جاء هذا التقرير بهدف استعادة الثقة في المعلومات المالية بعد الانخيارات المالية الكبرى، وتتمحور أهم نصوصه حول كيفية إعداد تقارير الرقابة الداخلية ومتضمنتها واهتمامها بالمعلومة المالية والشفافية والإفصاح عنها لتفادي التلاعب والغش المحاسبي، حيث قام هذا التقرير بتجميع ما جاء في التقارير السابقة وأصدر قانون جديد يلزم الشركات المدرجة في البورصة بتقديم تقرير سنوي مفصل ودقيق حول مدى تطبيقها لبنود التقرير، أو توضيح الأسباب التي حالت دون تنفيذها أو تنفيذ بعض بنوده (بوسلمة و عبد الصمد، 2018، صفحة 94).

من خلال ما سبق يمكننا تقديم استنتاج حول تطبيق حوكمة الشركات في الدول المتقدمة: حيث نستخلص أن ممارسات حوكمة الشركات تطور بشكل كبير في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا، وكان هذا عقب سلسلة من الفضائح المؤسسية والأزمات المالية، بالإضافة إلى التطورات الاقتصادية والاجتماعية. وعلى الرغم من وجود اختلافات جوهرية في النماذج المتبعة، إلا أن هناك اتجاهات مشتركة نحو تعزيز الشفافية والمساءلة وحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح، وعليه يمكن للدول النامية أن تستفيد بشكل كبير من تجارب هذه الدول وهذا من خلال:

- وضع أطر قانونية تنظيمية قوية، مع التركيز على الشفافية والإفصاح وحماية حقوق أصحاب المصلحة؛
- تشجيع الشركات على تشكيل مجالس إدارة فعالة ومستقلة تتمتع بالخبرة والكفاءة اللازمة لاتخاذ قرارات استراتيجية والاشراف على الإدارة التنفيذية؛
- تطوير آليات للمساءلة وهذا من خلال إنشاء مؤسسات وهيئات رقابية قوية ومستقلة لضمان تطبيق قوانين ولوائح حوكمة الشركات ومحاسبة الشركات على أفعالها؛
- تشجيع مشاركة أصحاب المصلحة من خلال تعزيز ثقافة الحوار والمشاركة بين الشركات ومختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك الموظفين والعملاء والمجتمع المحلي، لضمان مراعاة مصالحهم في صنع القرارات؛
- القيام بتكييف نماذج حوكمة الشركات المستوردة من الدول المتقدمة بما يتناسب مع ظروفها واحتياجاتها الخاصة، وتبني نهجاً ديناميكياً في تطوير ممارسات الحوكمة، مع التعلم المستمر من التجارب الدولية وتحديث الأطر القانونية والتنظيمية بشكل دوري.



وعليه يمكن لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات المستمدة من تجارب الدول المتقدمة أن يساهم بشكل كبير في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام وجذب الاستثمارات وتحسين أداء الشركات وبناء الثقة في الأسواق في الدول النامية، بشرط أن يتم ذلك بطريقة مدروسة ومناسبة للسياق المحلي.

2. تجربة حوكمة الشركات على مستوى الدول الانتقالية:

بالنسبة للاقتصاديات الانتقالية فإنها تحاول وضع أنظمة لحوكمة الشركات تتماشى مع ظروفها الخاصة مع الاسترشاد بالنظم السائدة في الدول المتقدمة، وفيما يلي مجموعة من الدراسات التي تعمل على أساس الاقتصاديات الانتقالية:

■ **تجربة روسيا:** حققت روسيا تقدماً ملحوظاً في حوكمة الشركات من خلال إصدارها قانون خاص، مما ساهم في رفع معايير حوكمة شركاتها لتلبية متطلبات المستثمرين الدوليين، تجلّى هذا التطور بشكل خاص في تعزيز الشفافية والإفصاح، حيث أصبحت التقارير السنوية والربع سنوية للحكومة تتضمن معلومات مفصلة حول الأداء المالي وغير المالي للشركات وذلك وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية (IAS) والمبادئ المحاسبية المقبولة ذات القبول العام (GAAP). وقد أثر هذا الالتزام عن حصول الشركات الروسية على تقييمات عالية من معهد قانون وحوكمة الشركات، مما يعكس تحسناً ملحوظاً في ممارسات الشفافية، وتطوراً في إعداد الوثائق الداخلية وتنظيم الاجتماعات (شحرور وتقرور، 2021، صفحة 43).

على الرغم من الإنجازات التي حققتها الشركات الروسية، لا تزال هناك حاجة لتحسينات في مجالات عديدة وذات أهمية كشفافية الملكية، وقواعد الاندماج والاستحواذ، وإعادة تنظيم وتوزيع الأرباح، وتشكيل مجالس الإدارة واستقلالية الأعضاء. ويتوقع أن تلعب البنوك الروسية والأجنبية دوراً كبيراً في تطوير حوكمة الشركات عبر تقييم الحوكمة عند منح القروض، إلا أن البنوك الروسية حالياً لا تعتمد على ذلك، والبنوك الأجنبية العاملة بها لا تربط بين تكلفة التمويل ومستوى جودة الحوكمة.

في ضوء ذلك يتوجب على الهيئات التنظيمية وأسواق الأوراق المالية، ووكالات التصنيف الروسية والجمعيات المهنية، والمستثمرين تكثيف جهودهم لتوجيه الدعم نحو تطوير ممارسات حوكمة الشركات على مجموعة مختارة من 150 إلى 200 شركة روسية رائدة، حيث يهدف هذا التوجه إلى تمكين هذه الشركات من تبني مبادئ الحوكمة الرشيدة، والتي من شأنها تحقيق أفضل العوائد الاقتصادية، أما بالنسبة للشركات المتوسطة فيجب أن تتحول إلى شركات مساهمة مغلقة تتناسب مع طبيعة عملها، إذ أنّ تطبيق نظام حوكمة الشركات الكبيرة لن يكون مجدياً اقتصادياً لها (بن عواق، 2015، الصفحات 149-150).

■ **تجربة البرازيل:** تم تأسيس المعهد البرازيلي لحوكمة الشركات بهدف رئيسي وهو نشر وترسيخ مبادئ وأسس الحوكمة الرشيدة في قطاع الأعمال.

■ **تجربة تركيا:** أنشئ المعهد التركي لحوكمة الشركات في سنة 2002، وذلك بعد عامين من تشكيل فريق عمل متخصص لدراسة وتطبيق أطر ومبادئ حوكمة الشركات الفعالة (عابي، 2016، صفحة 95).



نستنتج من خلال تجارب الدول الانتقالية أنه بشكل عام: يمكن القول أن الدول الثلاث قد خطت خطوات نحو تبني مبادئ حوكمة الشركات، لكنها لا تزال تواجه تحديات كبيرة في تحقيق تطبيق فعال ومتسق، تشمل هذه التحديات ضعف تنفيذ القانون، وتركيز الملكية، وتأثير العلاقات السياسية والاقتصادية، والحاجة إلى المزيد من الشفافية والمساءلة، ويتطلب تعزيز حوكمة الشركات في هذه الدول جهوداً مستمرة لتعزيز الأطر القانونية والتنظيمية، وتقوية المؤسسات، وتغيير ثقافة الشركات نحو المزيد من الشفافية والمساءلة وحماية حقوق جميع أصحاب المصلحة.

3. تجارب بعض الدول العربية في إرساء مبادئ حوكمة الشركات:

سعت الكثير من الدول العربية هي الأخرى لتطوير وتفعيل مبادئ الحوكمة عبر شركاتها لتعزيز الشفافية والمصادقية في قوائمها المالية، ومن هنا نستعرض تجربة المملكة العربية السعودية وتجربة الجزائر في حوكمة الشركات.

- **تجربة المملكة العربية السعودية:** بالرغم من أن مفهوم الحوكمة لا يزال حديثاً في بيئة الأعمال السعودية، إلا أن هناك جهوداً مكثفة من الباحثين والمهتمين والحكومة لنشر هذا المفهوم وفهم جوانبه وكيفية تطبيقه في قطاع الأعمال السعودي، ومن أبرز مراحل هذه التجربة (الأخضر والخضر، 2011، الصفحات 24-25):
- ندوة جامعة الملك سعود 2004: ناقشت مفهوم الحوكمة وأوصت بتبني قواعد وإجراءات تنظم العلاقات بين أصحاب المصالح، لتعزيز الأداء والشفافية وحماية حقوق المساهمين؛
- معايير المحاسبة: أصدرت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين معايير للمراجعة الداخلية والسلوك المهني وقواعد عمل لجان المراجعة في شركات المساهمة؛
- ملتقى الإدارة العليا: نظم مركز الدراسات الإدارية ملتقى تناول مفهوم الحوكمة ومبادئها وتأثيرها على إدارة الشركات، ودور مجالس الإدارة في تطبيقها؛
- ندوة الإجراءات الحاكمة: تم عقد ندوة لمناقشة أبرز الإجراءات الحاكمة للشركات من الناحيتين النظرية والتطبيقية مع الإشارة إلى تجارب الدول المتقدمة والنامية في طريقة تطبيقها لهذا المفهوم ومدى توافر هذه الإجراءات في قطاع الأعمال السعودي.

■ **تجربة الجزائر:** سعت الجزائر إلى تعزيز حوكمة الشركات بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية، حيث قامت جمعيات واتحادات الأعمال بجهود مكثفة لاكتشاف أفضل السبل لتطبيق الحوكمة الرشيدة في بيئة الأعمال، ففي عام 2007، وبعد انعقاد الملتقى الدولي بعنوان "الحكم الرشيد للمؤسسات" والذي سعى إلى التعريف بالحوكمة وأهميتها، فتم بعده إعداد "ميثاق الحكم الرشيد للمؤسسة في الجزائر"، من خلال تشكيل فريق عمل مشترك بين القطاعين العام والخاص، بالتعاون مع المنتدى العالمي لحوكمة الشركات ومؤسسة التمويل الدولية، لوضع "دليل الحوكمة الجزائري"، وتم إصداره في 11 مارس 2009 (مالطي، 2020، صفحة 56).

ولنشر الوعي بأهمية الحوكمة أنشأ فريق العمل "مركز حوكمة الجزائر" في أكتوبر 2010، ليكون منصة لدعم الشركات في تطبيق الدليل وتبني أفضل الممارسات الدولية، وقد ساهم هذا المركز في تحسين الممارسات المالية والمحاسبية، حيث قامت الجزائر بإصدار نظام محاسبي ومالي جديد متوافق مع المعايير الدولية (IAS/IFRS)، الذي بدأ تطبيقه في عام



2010 (بن عمورة وبوغرة، 2019، صفحة 142). ويمكن التطرق إلى الجهود المبذولة قبل وبعد صدور ميثاق الحكم الراشد بالتفصيل في النقاط الآتية:

- **الجهود المبذولة قبل صدور ميثاق الحكم الراشد:** سعت الجزائر قبل صدور ميثاق الحكم الراشد، لترسيخ حوكمة الشركات عبر إصلاحات اقتصادية وهيكلية هدفت لتحسين مناخ الأعمال وتوسيع مجال الحريات الاقتصادية وتنشيط السوق المالي، جاء ذلك مدفوعا بالتحول نحو الاقتصاد الحر والاندماج العالمي مما استلزم تعزيز الثقة المؤسسية وإعادة صياغة نماذج الحوكمة توجهت هذه الجهود بانضمام الجزائر إلى آلية مراجعة الأقران الإفريقية (APRM) في عام 2003، والتي صدر عنها تقرير حول برنامج الحكم الراشد في نوفمبر 2008.
- **إصدار وتحديث التشريعات الاقتصادية:** تم إصدار وتكييف قوانين تتعلق بأخلاقيات الأعمال بما فيها المنافسة، مكافحة الغش التجاري، حماية المستهلك، والسجل التجاري، كما أعيدت صياغة قوانين للحد من الاحتكارات وتحرير التجارة الخارجية، مع التركيز على المنافسة العادلة؛
- **مراجعة القانون التجاري 2005:** هدفت هذه المراجعة إلى توضيح كيفية إسناد وتوزيع المسؤوليات داخل المؤسسات (شطارة، 2023، صفحة 48)؛
- **ترسيخ مفهوم الحوكمة قانونيا:** ظهر مفهوم الحكم الراشد ضمن القانون التوجيهي للمدينة رقم 06-06 المؤرخ في 16 مارس 2006، حيث عرفت المادة الثانية الحكم الراشد بأنه اهتمام الإدارة بشؤون المواطنين وعملها للمصلحة العامة ضمن إطار الشفافية، وهذا ما أكدته المادة 02 من نفس القانون (الجريدة الرسمية، 2006، صفحة 18)؛
- **تأسيس الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته 2006:** تأسست هذه الهيئة بمهدف اقتراح سياسات وتوجيهات لمكافحة الفساد، وتطوير برامج التوعية، وجمع المعلومات للكشف عن الفساد وتقييم الأدوات القانونية والإجرائية ذات الصلة، وانضمت الهيئة في عام 2013 إلى الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد والتي تأسست في 2008؛
- **انعقاد أول ملتقى دولي حول الحكم الراشد للمؤسسات في 2007:** والذي هدف إلى توحيد الفهم، وتعزيز الوعي بأهمية الحوكمة لرفع تنافسية المؤسسات الجزائرية، والاستفادة من التجارب الدولية، أسفر الملتقى عن بلورة فكرة إعداد ميثاق الحكم الراشد الجزائري؛
- **إنشاء مجموعة عمل لحوكمة المؤسسات:** تشكلت هذه المبادرة لوضع مدونة للحوكمة من قبل مجتمع الأعمال، عبر ثلاث مؤسسات، وهي مؤسسة الفكر والعمل حول المشاريع الخاصة (CARE)، منتدى رؤساء المؤسسات (FCE)، والاتحاد الجزائري لمنتجي المشروبات (APAB)، ففي سنة 2008 أطلقت مؤسسة الفكر والعمل للمشاريع الخاصة "فريق العمل للحوكمة الرشيدة في الجزائر" (GOAL8) بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية والمنتدى العالمي لحوكمة الشركات. يهدف هذا الفريق، المكون من أعضاء من القطاع الخاص، إلى تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد حظي بدعم حكومي كبير من عدة وزارات، مما ساهم في نجاح المبادرة.



نستنتج من خلال هذه الخطوات أن: الجزائر التزمت بتعزيز الإطار القانوني والمؤسسي للحوكمة ومكافحة الفساد، بالانسجام مع مبدئ الشفافية والمساءلة.

● الجهود المبذولة بعد صدور ميثاق الحكم الراشد: تشمل الجهود الرئيسية النقاط التالية:

- الدليل الجزائري لحوكمة الشركات (مارس 2009): أول إطار عمل يوجه الشركات؛
 - افتتاح المركز الجزائري لحوكمة الشركات "حوكمة الجزائر" 2010: وهو كيان متخصص لدعم وتطوير ممارسات الحوكمة في الجزائر ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. كما يركز المركز على التدريب، ونشر مبادئ الحوكمة، وتحديث الأطر القانونية المتعلقة بالحوكمة؛
 - برنامج التعاون مع الاتحاد الأوروبي: تبني الاتحاد الأوروبي برنامجا قدر ب 10 ملايين يورو لدعم الحوكمة في إطار برنامج تعزيز الشراكة والإصلاح والنمو الشامل، ويهدف البرنامج الجديد لتعزيز مؤسسات الحكم في المجالين الاقتصادي والسياسي، كما هدف إلى تعزيز سيادة القانون وضمان الوصول إلى العدالة، ومكافحة الفساد، وتشجيع مشاركة جميع المواطنين في التنمية، وتحسين رقابة ومتابعة إدارة المالية العامة؛
 - إصلاح الإطار المحاسبي الجزائري: وهذا ليتوافق مع مبادئ حوكمة الشركات التي تدعو لتطبيق مبادئ ولوائح واضحة لعملية الإفصاح عن المعلومات لمختلف الأطراف أصحاب المصلحة مع مراعاة الشفافية والعدالة في الإفصاح تبنت الجزائر نظام محاسبي جديد يتوافق مع المستندات الدولية الراهنة ومع معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي (IAS/IFRS)، وهو النظام المحاسبي المالي في سنة 2010 كدعامة لتطبيق حوكمة الشركات (شطارة، 2023، الصفحات 50-51).
- نستنتج من خلال هذه الجهود أن: كل هذه المبادرات تهدف إلى تحسين بيئة الأعمال، وجذب الاستثمارات، وتسعى إلى ضمان استدامة الشركات الجزائرية من خلال تطبيق أفضل الممارسات الدولية في الحوكمة.
- نستخلص من خلال تجربة البلدين: أن كل من المملكة العربية السعودية والجزائر يسيران في اتجاه تعزيز حوكمة الشركات، ولكن بوتيرة مختلفة والتركيز على جوانب متباينة، حيث تتطلب المرحلة القادمة لكل منهما تعزيز آليات التنفيذ والمتابعة، وتعميق الوعي بأهمية الحوكمة، وتكييف المبادئ مع الخصوصيات المحلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وجذب الاستثمارات.



الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة يمكننا التأكيد على الدور المحوري الذي تلعبه حوكمة الشركات في تعزيز جودة القوائم المالية، وهو ما تجلّى بوضوح من خلال التجارب الدولية التي تم عرضها، ولقد أظهرت الدراسة أن تطبيق مبادئ الحوكمة، مثل الشفافية والمساءلة والعدالة، يساهم بشكل فعال في رفع مستوى جودة القوائم المالية ويحد من الغش والتلاعب وتقليل الأخطاء في هذه القوائم، وهذا ما يدعم الإجابة عن الأسئلة التي تم طرحها في الدراسة، خاصة السؤال الأول، أما بخصوص الإجابة الثانية أكدت التجارب الدولية أن الشركات التي تتبنى ممارسات حوكمة رشيدة تتمتع بمستوى أعلى من الشفافية والمصادقية في قوائمها المالية، مما يعزز ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح، وهذه الثقة تساهم بدورها في جذب الاستثمارات وتحقيق ميزة تنافسية للشركة وهذا ما يؤدي إلى المساهمة في رفع وازدهار النمو الاقتصادي، لذا يمكن لشركات الدول السائرة في طريق النمو وحتى الدول النامية الاستفادة من تجارب هذه الدول، وهنا يمكننا الإشارة إلى أن تطبيق حوكمة الشركات ليس عملية موحدة، بل يختلف من بلد إلى آخر ومن شركة إلى أخرى، بناءً على الظروف الاقتصادية والقانونية والثقافية، لذا يجب على الشركات أن تتبنى ممارسات حوكمة تتناسب مع بيئتها الخاصة، مع الأخذ بعين الاعتبار أفضل الممارسات الدولية.

وأخيرا وليس أخيرا يمكننا القول بأن حوكمة الشركات ليست مجرد مجموعة من الإجراءات والقواعد فقط، بل هي ثقافة يجب أن تتبناها الشركات لكي تضمن تحقيق أهدافها باستدامة مع الحفاظ على مصالح جميع أصحاب المصلحة.

التوصيات والاقتراحات:

- يجب تشجيع الشركات على تبني ممارسات حوكمة مبتكرة ومرنة تتناسب مع التحديات وتغيرات الظروف؛
- توعية الشركات بأهمية تطبيق حوكمة الشركات ودورها في الرفع من جودة القوائم المالية مما يساهم في تعزيز الاستدامة؛
- تعزيز دور الجهات الرقابية في مراجعة ومراقبة تطبيق حوكمة الشركات.

قائمة المراجع:

- الجريدة الرسمية، الفصل الأول: المبادئ العامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، (العدد 15)، (12 مارس، 2006).
- أحمد طلحة، أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية-دراسة حالة مجمع صيدال (أطروحة دكتوراه)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، (2012).
- أمين شرف الدين بن عواق، تطبيقات حوكمة الشركات ودورها في محاربة الفساد المالي والإداري-تجارب دولية رائدة-، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 3، (جوان، 2015).



- أمين عمارة، أثر التدقيق في تفعيل حوكمة الشركات في ظل معايير التدقيق -دراسة استقصائية على عينة من المدققين الخارجيين والأكاديميين (أطروحة دكتوراه)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، شعبة العلوم المالية والمحاسبية، تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعرييج، (2022).
- أمين مخفي، وأمانة فداوي، تجارب وممارسات الدول النامية والمتقدمة في مجال تكريس مبادئ حوكمة المؤسسات لتحقيق التنمية المستدامة. الملتقى العلمي الدولي حول: آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ورقلة، (25-26 نوفمبر، 2013)، الجزائر.
- بن شهيدة فضيلة، دور التدقيق الخارجي في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات -دراسة حالة الجزائر (أطروحة دكتوراه)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم المالية والمحاسبة، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، (2017).
- جمعة هوام، ونوال لعشوري، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، الملتقى الدولي بعنوان: الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات وأفاق)، (الصفحات 01-25)، جامعة أم البواقي، (2010).
- جيهان عبد المعز الجمال، المراجعة وحوكمة الشركات، دار الكتاب الجامعي، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، (2014).
- حكيمة بوسلمة، ونجوى عبد الصمد، تجارب الدول في إرساء مبادئ الحوكمة للحد من الفساد المالي والإداري: قراءة تحليلية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، الصفحات 91-102، (2018/01/05).
- حمزة زكرياء محي الدين، آليات حوكمة المؤسسة العمومية الاقتصادية -حالة المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، شعبة المالية والمحاسبة، تخصص حوكمة المؤسسات، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، (14 أكتوبر، 2020).
- خليدة عايب، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة خدمات المراجعة الخارجية -دراسة حالة الجزائر (أطروحة دكتوراه)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، (2016).
- سالم سلام حميد الفليتي، حوكمة شركات المساهمة العامة في سلطنة عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، (2010).
- سمية بن عمورة، وباديس بوغرة، تجارب دولية في حوكمة الشركات، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 3، العدد 2، الصفحات 132-144، (2019).
- سناء مالطي، جودة التدقيق الخارجي وآليات حوكمة الشركات: دراسة ميدانية في السياق الجزائري (أطروحة دكتوراه)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي الياقوت، سيدي بلعباس، (2020).
- عبد العزيز طالب، ومحمد بلمداني، مساهمة حوكمة الشركات في تحسين جودة القوائم المالية، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، المجلد الرابع، العدد الثاني، الصفحات 93-110، (أكتوبر، 2020).



- عزى الأخضر، وأوصيف لخضر، إشكالية الحوكمة في الشركات: تطبيقات وتجارب دولية-مع الإشارة إلى الحالة الجزائرية، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 01، ص.ص 10-28، (2011).
- عمر قمان، وعلي باكرية، أهمية جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والمالية في ترشيد قرارات الأطراف الداخلية والخارجية للمؤسسة الاقتصادية-دراسة تحليلية-، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 04، العدد 01، الصفحات 127-142، (2019).
- فائزة بلعابد، وعزوز مخلوفي، دروس مستفادة من تجارب دولية رائدة في حوكمة الشركات، المجلد 3، العدد 1، (2019).
- لمين تغليسية، مساهمة مبادئ حوكمة الشركات في الإفصاح عن معلومات مالية ذات جودة-دراسة ميدانية لعينة من شركات المساهمة الجزائرية (أطروحة دكتوراه)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، (2018).
- ليلي غضبان، مبادئ حوكمة الشركات-دراسة حالة الجزائر، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، ص.ص 281-299، (2022).
- محمد سيد، ومحمد عبد الماجد بوركايب، مساهمة تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة المعلومات المالية-دراسة تحليلية، مجلة المحاسبة، التدقيق والمالية، المجلد 01، العدد 02، الصفحات 62-75، (2019).
- نبيلة شطارة، (2023). دور حوكمة الشركات في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لدخول سوق الأوراق المالية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.
- يمينة جلابي، وإيمان رحمة بن سليمان، دور التدقيق الخارجي في تحسين جودة التقارير المالية للمؤسسة الاقتصادية-دراسة ميدانية بمديرية توزيع الكهرباء والغاز ورقلة حضري 01 (مذكرة ماستر)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، (2023).
- يمينة شحرور، ومحمد تقروت، حوكمة المؤسسات: قراءة في المفاهيم مع عرض تجارب دولية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، المجلد 13 العدد 02، ص.ص 35-47، (2021).

- Committee .c, Financial of the committee on the Aspects of corporate governance, London stock Exchange, Financial Reporting, London, (1992).
- OECD Principles and Annotations on Corporate Governance Arabic Translation, (2004).